مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

سقوط الفاشر: تحول استراتيجي يعيد رسم خريطة السودان والمنطقة

(قراءة وصفية تحليلية)

يوسف كامل خطاب
باحث أول
مركز الخليج للأبحاث

مقدمة

في ٢٦–٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥م، شهدت مدينة الفاشر، آخر معقل للجيش السوداني (القوات المسلحة السودانية) في إقليم دارفور، سقوطها الدراماتيكي أمام قوات الدعم السريع، بعد حصار دام لأكثر من ١٨ شهرًا (حوالي ٥٠٠ يوم). هذا الحدث لم يكن مجرد انتصار عسكري مؤقت، بل نقطة تحول عميقة في الصراع السوداني الذي اندلع في أبريل ٢٠٢٣م بين الجيش وقوات الدعم السريع، وهو يعكس تعقيدات النزاع الداخلي المغذّى بدعم خارجي، ويفتح الباب أمام إعادة تقسيم السودان الفعلي. يأتي هذا السقوط في سياق حرب أهلية أودت بحياة عشرات الآلاف، وشردت ملايين، وأدى إلى أزمة إنسانية كارثية، حيث يسيطر قوات الدعم السريع الآن على كامل دارفور، مما يعزز من قوتهم الاستراتيجية ويهدد التوازن الإقليمي، خاصة بالنسبة لمصر التي ترى في الجيش حليفًا أساسيًا لأمنها الغربي.

في هذه القراءة الوصفية التحليلية الشاملة، سنستعرض أهمية مدينة الفاشر في الصراع العسكري الراهن في السودان؛ والأسباب المتشابكة لسقوطها، والنتائج الآنية والمستقبلية لهذا السقوط، وتأثيراته على الأوضاع الداخلية السودانية (استراتيجيًا وسياسيًا وعسكريًا)، ثم على الدول الإقليمية المجاورة مع التركيز على مصر.

مدينة الفاشر: جوهرة دارفور ومفتاح الصراع السوداني

تُعد مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور في السودان، واحدة من أبرز الرموز الجيواستراتيجية في القارة الأفريقية، حيث تتقاطع فيها الطرق التجارية القديمة مع النزاعات الحديثة. تقع الفاشر في قلب دارفور، المنطقة الغربية الشاسعة التي تبلغ مساحتها حجم فرنسا تقريبًا، وتُحيط بها حدود تشاد وليبيا والجمهورية المركزية الأفريقية، مما يجعلها بوابة للتجارة والإمدادات العابرة للحدود. وقد منحتها تلك المواصفات أهمية خاصة داخليًا وخارجيًا.

كانت الفاشر مركزًا لسلطنة دارفور في القرن التاسع عشر، وشهدت في العقود الأخيرة صراعات عنيفة أدت إلى إبادة جماعية ونزوح ملايين. اليوم، مع سقوطها في يد قوات الدعم السريع في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥م، أصبحت الفاشر محورًا للصراع الدائر بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، مما يهدد بتقسيم السودان إلى كيانات متصارعة. هذا المبحث يستعرض أهميتها الجيواستراتيجية في سياق الصراع الحالي، ودورها بالنسبة للدول الداعمة لقوات الدعم السريع.

الخلفية التاريخية: من دارفور الثورية إلى حصار الموت

نشأ الصراع في السودان الحديث من جذور عميقة في دارفور، حيث اندلعت حركات المقاومة ضد الحكومة المركزية في الخرطوم في أوائل الألفية الثالثة، متهمة بتهميش المنطقة عرقيًا واقتصاديًا. كانت الفاشر، كمركز إداري وعسكري، نقطة انطلاق للجيش السوداني في قمع التمرد، مما أدى إلى اتهامات بالإبادة الجماعية في ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤م، حيث قُتل عشرات الآلاف ونزح ملايين. من هناك، برزت قوات الجنجويد – المليشيات العربية – كأداة للقمع، والتي تحولت لاحقًا إلى قوات الدعم السريع تحت قيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، الذي أصبح نائب الرئيس السوداني (عبد الفتاح البرهان) قبل اندلاع الصراع بينهما في أبريل ٢٠٢٣م.

مع سقوط نظام عمر البشير في ٢٠١٩م، تصاعد التوتر بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع، مما أدى إلى حرب أهلية أودت بحياة نحو ٤٠٠ ألف شخص ونزوح ١٢ مليونًا آخرين، مما جعلها أكبر أزمة إنسانية في العالم. في الفاشر تحديدًا، بدأ الحصار الذي فرضته قوات الدعم السريع في أبريل ٢٠٢٤م، واستمر ١٨ شهرًا، مع بناء جدار ترابي طوله ٥٧ كيلومترًا لإغلاق المدينة، مما أدى إلى مجاعة حادة وموت آلاف الأطفال بسبب نقص الغذاء والدواء.

في أكتوبر ٢٠٢٥م، سيطرت قوات الدعم السريع على المقر العسكري الرئيس (الفرقة السادسة)، مما أجبر الجيش على الانسحاب لتجنب تدمير المدينة، في خطوة وصفها البرهان بـ«الاستراتيجية لحماية المدنيين»؛ وهذا السقوط لم يكن مجرد انتصار عسكري، بل تحول درامي يعكس ضعف الجيش السوداني في الغرب، حيث يسيطر الآن على الشرق والخرطوم فقط.

أهمية الفاشر الجيواستراتيجية في الصراع السوداني: بوابة التقسيم والسيطرة

تكمن أهمية الفاشر الجيواستراتيجية في موقعها كـ«آخر معقل» للجيش في دارفور، مما يجعل سيطرة قوات الدعم السريع عليها خطوة حاسمة نحو السيطرة على الغرب السوداني بأكمله؛ فعسكريًا، تفتح الفاشر طرق إمداد مباشرة إلى حقول النفط في الجنوب الغربي، وأسواق الأسلحة في ليبيا، وحدود تشاد، مما يعزز قدرة قوات الدعم السريع على تعزيز قواتها وتجنب العزلة. كما أنها تمنع الجيش من إعادة تنظيم قواته في المنطقة، حيث كانت تستضيف تحالفات مع ميليشيات محلية مثل الزغاوة والفور، الذين يُنظر إليهم كخصوم عرقيين لقوات الدعم السريع.

واقتصاديًا، تعدُّ دارفور ــ وبالتالي الفاشر ــ هي المصدر الرئيس للذهب السوداني، الذي يُشكل ٤٠% من الصادرات؛ فضلًا عما فيها من شبكات التجارة الإقليمية في الماشية والزراعة؛ ومن ثم فإن سيطرة قوات الدعم السريع عليها تعني الاحتكار لهذه الموارد، مما يمول الحرب ويضعف الجيش ماليًا.

وسياسيًا، يُعتبر سقوطها «انتصارًا سياسيًا» يعزز موقف حميدتي في المفاوضات، خصوصًا بعد أن إعلان قوات الدعم السريع عن «حكومة موازية» في دارفور هذا الصيف، مما يهدد بتقسيم السودان إلى شرق (تحت سيطرة الجيش) وغرب (تحت قوات الدعم السريع)، مع الخرطوم كمنطقة وسطى متنازع عليها. وهذا التقسيم يشبه ما تم في ليبيا، ويثير مخاوف من «البلقنة» السودانية، مع انتشار الميليشيات وتهديد الوحدة الوطنية.

وإنسانيًا، فإن سقوط الفاشر ـ بعد الحصار الطويل الذي ضرب عليها ــ يفاقم من الأزمة الإنسانية للشعب السوداني، حيث يعاني ٢٥٠ ألف شخص في الفاشر من الجوع والقصف، مع تقارير عن جرائم حرب تشمل إعدامات جماعية واغتصابات، مما دفع الأمم المتحدة إلى اتهام قوات الدعم السريع بـ«جرائم ضد الإنسانية»، والولايات المتحدة بـ«الإبادة الجماعية»؛ وربما فتح سقوط المدينة الباب لانتهاكات أكبر، كما حدث في مدينة الجنينة السودانية في غرب دارفور العام الماضي، حيث قُتل ما بين ١٠ ــ ١٥ ألفًا جراء أعمال عنف عرقية نفّذتها قوات الدعم السريع وميليشيات متحالفة معها، في الفترة ما بين أبريل ويونيو من العام ٢٠٢٤م، حسب تقرير للأمم المتحدة.

أهمية الفاشر للدول الداعمة لقوات الدعم السريع: مصالح إقليمية ودولية متشابكة

تمثل الفاشر ــ كمفتاح للسيطرة على إقليم دارفور ــ محور ارتكاز في الصراع السياسي الإقليمي على مستقبل السودان، فعندما بدأت الحرب في السودان، حرصت بعض الدول ــ جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ــ على دعم الشرعية في السودان ممثلة في قوات الجيش النظامي للدولة بقيادة (البرهان)، في حين قررت دول أخرى أن تدعم مليشيات قوات الدعم السريع بقيادة (حميدتي) لأسباب جيواستراتيجية تتجاوز أمن السودان واستقراره، إلى تحقيق المصالح الخاصة عبر السيطرة والتواجد في محيطها الإقليمي.

وتعد تشاد من الدول الداعمة لحميدتي بالمقاتلين، فضلًا عن أنها الداعم اللوجستي الرئيس، حيث تُستخدم مطاراتها الشرقية (مطار أمجراس الذي يقع على بعد ٦٠٠ ميل من العاصمة التشادية نجامينا) لنقل الأسلحة، مدفوعة بروابط عرقية مع قبائل دارفور.

إثيوبيا وإريتريا تدعمان قوات الدعم السريع عسكريًا وتدريبيًا لمواجهة خصوم مشتركين مثل جبهة تحرير شعب تيجراي. أما قوات شرق ليبيا بقيادة (خليفة حفتر)، فتوفر أسواق أسلحة وطرق إمداد، مستفيدة من الفوضى لتعزيز نفوذها في الجنوب. وكانت روسيا، توفر دعمًا غير مباشر لقوات الدعم السريع مقابل الذهب، عبر روابط سابقة مع (فاجنر)، مما يجعل الفاشر جزءًا من شبكة تجارية عابرة للقارات.

أما جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر فتزود، قوات الدعم بالعنصر البشري من المقاتلين المرتزقة، بينما تقدم كل من أوغندا، وإثيوبيا، وجيبوتي، وكينيا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، دعمًا سياسيًا يتمثل في التعامل مع (حميدتي) باعتباره رئيسًا منتظرًا للسودان، وهو ما بدا في استقبال قادة تلك الدول له استقبالًا رسميًا عند زيارته لها في في أواخر ديسمبر ٢٠٢٣م؛ ويناير ٢٠٢٤م عندما أخرجت قواته قوات الجيش السوداني، الذي يقوده الفريق أول عبد الفتاح البرهان، من غالبية مناطق دارفور، وعززت سيطرتها على المدن الرئيسة، التي ضمت مناطق كثيرة من العاصمة السودانية الخرطوم.

هذه الدول ترى في الفاشر «ورقة رابحة» لإعادة رسم الخريطة الإقليمية، ولكنها تتجاهل أن مواقفها المؤيدة والداعمة لميليشيات الدعم السريع تُفاقم الأزمة السودانية، وتهيّأ البيئة الإقليمية وربما الدولية لانتشار الإرهاب في ظل الفراغ الأمني السائد منذ اشتعال الحرب؛ وإمكانية تأثيره على أوروبا عبر الهجرة

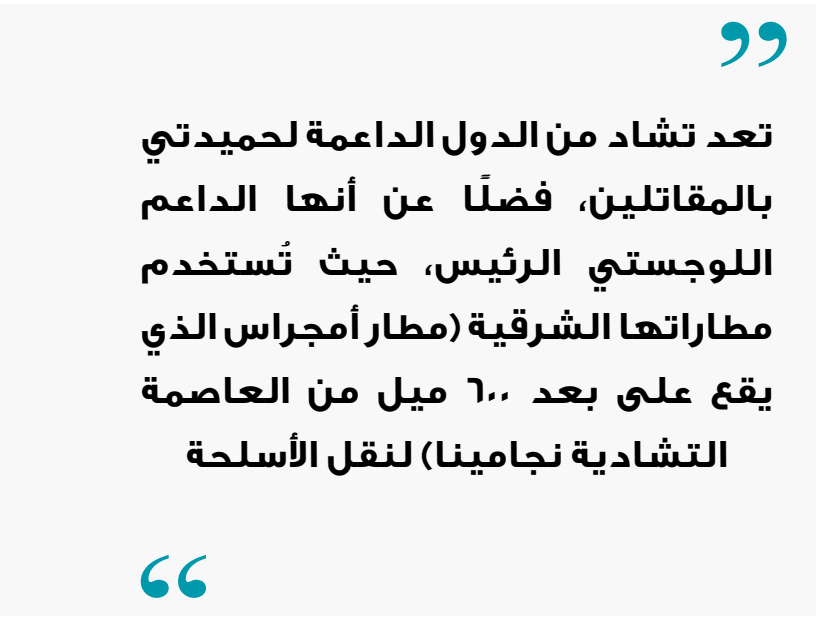

تعد تشاد من الدول الداعمة لحميدتي بالمقاتلين، فضلًا عن أنها الداعم اللوجستي الرئيس، حيث تُستخدم مطاراتها الشرقية (مطار أمجراس الذي يقع على بعد ٦٠٠ ميل من العاصمة التشادية نجامينا) لنقل الأسلحة

وبناءً على الأهمية الكبرى لمدينة الفاشر، فإن سقوطها يُمثل «تصعيدًا مروعًا» يعيد تشكيل السودان، مع انتقال الصراع إلى كردفان الشمالية أو حقول النفط، وتهديد الجيران بالفوضى. نظرًا لما سيترتب على هذا السقوط من تعزيز لنفوذ مليشيات قوات الدعم السريع على

حساب السلطة الشرعية للدولة؛ وما يثيره من مخاوف ارتكاب المزيد من الجرائم العرقية الجديدة، واتساع دائرة المجاعة؛ فضلًا عن تبديد واستبعاد الجهود الدولية لإنهاء الحرب واستعادة الاستقرار، مثل مبادرة الرباعي (الولايات المتحدة، السعودية، الإمارات، مصر)، لما ستواجهه من تحديات جديدة بسبب التحيزات، مع دعوات لعقوبات على الداعمين.

وهكذا يتضح أن الفاشر ليست مجرد مدينة سقطت بأيدي مليشيات متمردة على الشرعية، بل هي رمز للصراع السوداني الذي يجمع بين الطموحات المحلية والمصالح الخارجية. وتعد سيطرة قوات الدعم السريع عليها تعززًا لقوتها، لكنها في الوقت نفسه تُهدد بتفتيت السودان، مما يتطلب تدخلًا دوليًا فوريًا لإنقاذ الوحدة وإنهاء الكارثة الإنسانية.

أسباب سقوط الفاشر: مزيج من الضعف الداخلي والتدخلات الخارجية

لم يكن سقوط الفاشر حدثًا مفاجئًا، بل نتيجة تراكمية لعوامل عسكرية وسياسية ولوجستية، تعكس هشاشة الجيش السوداني وذكاء قوات الدعم السريع في استغلال الثغرات. ويمكن تلخيص أسباب سقوط الفاشر فيما يلي:

أولاً: الحصار الطويل الأمد الذي فُرض على المدينة

منذ أبريل ٢٠٢٣م، فرضت قوات الدعم السريع على الفاشر حصارًا طويلًا، شمل قصفًا مستمرًا بطائرات بدون طيار (درونز)، ومنع تدفق المساعدات الإنسانية، ما أدى إلى تدهور الوضع الإنساني داخل المدينة. فوفقًا لتقارير الأمم المتحدة، كان أكثر من ٨٠٠ ألف مدني محاصرين، مع نقص حاد في الغذاء والدواء، مما جعل المدينة «قنبلة موقوتة» إنسانيًا.

ولم يكن هذا الحصار عشوائيًا؛ حيث اعتمدت قوات الدعم السريع على استراتيجية «الإرهاق»، مستفيدين من سيطرتهم على الطرق الرئيسة وممرات الإمداد عبر ليبيا وتشاد، حيث يتلقون دعمًا لوجستيًا من دول إقليمية عبر رحلات شحن سرية تحمل أسلحة وطائرات بدون طيار.

ثانيًا: فشل الجيش السوداني في كسر الحصار

على الرغم من المحاولات المتكررة، التي قام بها الجيش السوداني لفك الحصار عن الفاشر، فإنه لم يوفق؛ ويعود ذلك إلى ضعف التنسيق العسكري الداخلي، حيث اعتمد الجيش على حلفاء محليين في دارفور، مثل حركة تحرير السودان (SLM) بقيادة (ميني أركو مناوي)، لكنهم كانوا مجزأين وغير موحدين تحت قيادة مركزية، مما أدى إلى خسائر في القتال.

كما خسر الجيش «حرب الدرونز والمدفعية»، حيث تفوق الدعم السريع في التقنيات الحديثة، بما في ذلك قاذفات قنابل يدوية نادرة من أذربيجان. بالإضافة إلى ذلك، أدى تفجير قاعدة «وادي سيدنا» الجوية في أم درمان، أواخر أبريل ٢٠٢٥م، إلى تدمير عدد من الطائرات الحربية والمسيَّرات ومخازن الأسلحة والذخائر، مما أضعف قدرة الجيش على الدعم الجوي، ويُعتقد أن هذا التفجير كان مدعومًا خارجيًا.

ثالثًا: انسحاب الجيش الرسمي من المدينة

في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥م، أعلن قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، انسحابه من الفاشر، مبررًا بأن ذلك جاء «لحماية المدنيين» من المزيد من العنف؛ لكنه يعكس اعترافًا بالهزيمة الاستراتيجية. ولم يكن هذا الانسحاب قرارًا عسكريًا بحتًا، بل كان قرارًا سياسيًا، حيث حاول الجيش من خلاله الحفاظ على واجهة «الشرعية» أمام المجتمع الدولي، وبخاصة بعد فشل المفاوضات في واشنطن حول وقف إطلاق النار. وقد استغلت قوات الدعم هذا الانسحاب لتتقدم بسرعة وتسيطر على المدينة، مما يؤكد أن السقوط كان مدبرًا جزئيًا بسبب الضغوط الإنسانية.

النتائج الفورية لسقوط الفاشر: كارثة إنسانية وتصعيد عنفي

يُعد سقوط الفاشر «الخط الأحمر» الذي يمكن أن يقسم السودان شرقًا وغربًا، حيث يسيطر الجيش على الشرق والشمال (بما في ذلك الخرطوم والساحل)، بينما يحكم الدعم السريع الغرب كاملاً. وهذا التقسيم يشبه تقسيم ليبيا، ويفتح ممرات لقوات الدعم السريع نحو حقول النفط في كردفان، مما يعزز قدراتها الاقتصادية من خلال الذهب حاليًا، والنفط مستقبلًا ، فضلًا عن تسهيل حصولها على الأسلحة عبر هذه الممرات

أولًا: التأثيرات على الداخل السوداني: إعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية والسياسية والعسكرية

قد يسفر سقوط الفاشر إلى العديد من الآثار الاستراتيجية والسياسية والعسكرية، وذلك على النحو التالي:

استراتيجيًا: التمهيد لتقسيم السودان

يُعد سقوط الفاشر «الخط الأحمر» الذي يمكن أن يقسم السودان شرقًا وغربًا، حيث يسيطر الجيش على الشرق والشمال (بما في ذلك الخرطوم والساحل)، بينما يحكم الدعم السريع الغرب كاملاً. وهذا التقسيم يشبه تقسيم ليبيا، ويفتح ممرات لقوات الدعم السريع نحو حقول النفط في كردفان، مما يعزز قدراتها الاقتصادية من خلال الذهب حاليًا، والنفط مستقبلًا ، فضلًا عن تسهيل حصولها على الأسلحة عبر هذه الممرات.

ولا تتوقف الخطورة الاستراتيجية على الجيش عند خسارته لآخر قاعدة له في دارفور، بل تمتد إلى أنه سيعتمد فيما يحتاج إليه من إمدادات فيما بعد على الجو، في الوقت الذي سهَّل سقوط الفاشر على قوات (حميدتي) التقدم نحو الوسط، مما يهدد خطوط الجيش في الجزيرة وسينار.

في الوقت نفسه، أعلنت اللجنة العليا للاستنفار في السودان «التعبئة العامة» في كل أنحاء البلاد، مما يشير إلى استعداد لرد عسكري واسع، ربما يتم دعمه من حلفاء إقليميين مثل مصر.

يعزز السقوط من سيطرة قوات الدعم السريع على دارفور كاملة، مما يفتح ممرات أمام مقاتليه للضغط على الجيش في الوسط؛ والذي لن يستسلم لضغوط الدعم، بل سيواصل تصديه بما لا يزال يحتفظ به من تفوق جوي محدود، مما قد يؤدي إلى حرب استنزاف جو – أرضية طويلة الأمد.

سياسيًا: تعزيز مطالب حميدتي بالحكم الذاتي لدارفور

بعد سقوط الفاشر أعلنت قوات الدعم عن انتصارها وسيطرتها على إقليم دارفور، كدليل على شرعيتها كقوة حاكمة في الغرب، مما يعمق الانقسام الوطني ويجعل أي حكومة انتقالية مستقبلية مستحيلة دون تسوية معهم.

ويعزز السقوط من مطالب الدعم السريع بالحكم الذاتي لدارفور، ويضعف شرعية (البرهان) كرئيس انتقالي، وبخاصة بعد فشل المفاوضات في واشنطن. كما أن الحركات المسلحة غير العربية قد تتحالف مع الجيش أكثر، مما يعمق التوترات العرقية، حيث يرى (حميدتي) نفسه «منقذًا» للعرب في الإقليم؛ في المقابل سيزداد الضغط الشعبي على الجيش للرد؛ مما يعقد الوضع السياسي.

على الرغم من إصرار الحركات غير العربية على المقاومة، وهو ما يتضح من وصف (ميني أركو مناوي)، زعيم حركة تحرير السودان، السقوط بـ«محطة مؤقتة»، مؤكدًا أن «كل شبر سيعود لأهله»؛ إلا أن هذا المشهد يعمق التوترات العرقية، حيث يُتهم الدعم السريع بـ«تطهير عرقي»؛ ويجعله أكثر مطالبة بالحكم الذاتي لدارفور كـ«دولة داخل دولة». وهذا يعيق أي حوار وطني انتقالي ــ وبخاصة بعد فشل المفاوضات في واشنطن ــ من أجل الوصول إلى حل الأزمة التي تزداد تعقيدًا.

عسكريًا: التعبئة والتصعيد العرقي

قد يؤدي سقوط الفاشر إلى أن يجهز الدعم السريع آلاف المقاتلين لإعادة نشرهم في كردفان، حيث يقاتلون حلفاء الجيش، بينما يفقد الجيش قاعدة للعمليات الغربية؛ مما يجعل التوازن العسكري يميل لصالح قوات الردع السريع في البر الرملي، في الوقت الذي يحتفظ فيه الجيش بتفوق جوي جزئي، مما يؤدي إلى حرب استنزاف طويلة.

كما أن سقوط الفاشر قد يؤدي إلى استغلال مدن الإقليم بعامة كقواعد عسكرية تعزز من قدرات الدعم السريع وخطوط إمداده، وذلك على نحو ما تم في مدن مثل (نيالا)، التي احتفل الدعم بسقوطها (حيث سقط ضحايا أثناء الاحتفالات)، وأصبحت المدينة تستخدم الآن كقاعدة لتعزيز خطوط الإمداد عبر تشاد وليبيا.

على الرغم من تفوق قوات الدعم السريع عسكريًا، واستيلائها على الفاشر بعد ٢٦٧ هجومًا، بفضل الدعم اللوجستي، فإن انسحاب الجيش السوداني المنظم، يؤكد أنه يحافظ على قواته لإعادة التجميع في الشرق؛ ما يعني أن معركة الفاشر لن تكون الأخيرة في الحرب السودانية ولن تكون الحاسمة لإنهاء الصراع العسكري بين الطرفين وقبولهما بالحل الساسي للأزمة.

إنسانيًا: إبادة جماعية وانهيار إنساني

أطلق سقوط الفاشر موجة من العنف الوحشي، حيث اتُهِم الدعم السريع بارتكاب إعدامات جماعية وتطهير عرقي ضد المجموعات غير العربية، مثل الفور والزغاوة، الذين يشكلون غالبية سكان المدينة. حيث تصف تقارير من ناجين وشهود عيان كيف قامت قوات الدعم بمداهمات منزلية، وإطلاق نار على الهاربين، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠٠٠ شخص في غضون ٤٨ ساعة فقط، بما في ذلك نساء حوامل وأطفال. وقد أفادت شبكة أطباء السودان بـ«عمليات قتل ممنهجة»، حيث اختطفت قوات الدعم ستة كوادر طبية، وطالبت بفدية تصل إلى ١٠٠ ألف دولار لإطلاق سراحهم، مما يعيق أي جهود إغاثة.

كما أدى السقوط إلى نزوح فوري لأكثر من ٢٦ ألف شخص في يومين، فيما يُقدر عدد الأطفال المحاصرين داخل المدينة بـ١٣٠ ألف طفل، مع مخاوف من مجاعة جماعية شاملة، بعد نفاد المخزونات خلال الحصار الذي دام ٥٠٠ يومًا (من مايو ٢٠٢٤)؛ حيث كانت المدينة تُعد ملاذًا لـ٨٠٠ ألف نازح من مناطق أخرى في دارفور، مما جعل الأمم المتحدة تدعو إلى وقف إطلاق نار إنساني فوري؛ لكن قوات الدعم السريع، التي تسيطر الآن على كامل الإقليم، تستخدم السيطرة لتعزيز خطوط إمداده، مما يعيق أي تدخل دولي.

وقد وثقت منظمة (هيومن رايتس ووتش HRW) و(ييل هيومن ريتشتس لاب) هذه الانتهاكات عبر وسائل التواصل، بما في ذلك فيديوهات تظهر مطاردة المدنيين بسيارات وصياح «اسحقهم»، مما يذكّر بمذابح (الجنجويد) في دارفور في الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥م، التي اتهمت قوات الدعم السريع بالتورط فيها. وقد دعت المنظمتان لفرض عقوبات فورية على الداعمين الخارجيين.

وفي هذا السياق نشرت منظمة «مشاد»، أحد الفيديوهات التي تظهر إعدامًا جماعيًا لأربعة مدنيين اتهموا بمحاولة تهريب الطعام إلى المدينة المحاصرة. كما وثقت صور أقمار صناعية من ماكسار (Maxar) بقعًا حمراء لامعة حول المنازل ـــ رجح أنها دماء ـــ تشير إلى قتل جماعي في الشوارع والخنادق، حيث بنت قوات الدعم السريع «صناديق قتل» لمنع الهروب

ووفقًا لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، تلقت المنظمة عبر المقر الرئيس في جنيف تقارير عن «عشرات الرجال غير المسلحين يُطلق عليهم النار أو يُتركون ميتين محاطين بمقاتلي الردع السريع، الذين يتهمونهم بأنهم مقاتلو الجيش».

هذه الإعدامات تحدث في عمليات تفتيش المنازل منزلًا منزلًا، حيث يُقتل الرجال والشباب بناءً على «الولاء المشتبه به»، مع دلائل على دوافع عرقية، مثل التركيز على قبائل الفور والزغاوة. وقد أكدت منظمة أطباء السودان في بيانها، وقوع «مذبحة مرعبة... جريمة تطهير عرقي»، مع مقتل عشرات في يوم واحد، بما في ذلك نساء حوامل وأطفال.

كما أدت سيطرة قوات الدعم على الفاشر إلى اعتقال أكثر من ١٠٠٠ مدني، بما في ذلك صحفيين وكوادر طبية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وقد وصفت شبكة حقوق الإنسان في دارفور (Darfur Network for Human Rights) هذا بـ«استهداف ممنهج للمدنيين... جرائم حرب محتملة»؛ خصوصًا أن هذه الاعتقالات شملت مقاتلين سابقين وضعوا أسلحتهم، ما يُعدُّ انتهاكًا صريحًا لاتفاقيات جنيف. كما قامت الدعم باختطاف أحد آخر الصحفيين المتبقين في المدينة، وفقًا لنقابة الصحفيين السودانيين. وأفادت منظمة «كرامة» (Karama–SD) بأن قوات الدعم تمنع المدنيين من مغادرة المدينة، مما يعرضهم لـ«تصفية مباشرة»، وطالبت بفتح ممرات إنسانية آمنة فورًا.

يضاف إلى ما سبق أن قوات الردع، نهبت المستشفيات والمستودعات الإنسانية، مما أدى إلى مقتل ١٣٠ عاملًا إنسانيًا منذ ٢٠٢٣م، بما في ذلك متطوعين في الفاشر. وقد أكدت الأمم المتحدة أن «العاملين الإنسانيين محميون بموجب القانون الدولي»، لكن قوات الردع تجاهلت ذلك، مما فاقم من الأزمة الإنسانية.

ثانيًا: التأثيرات الإقليمية: تهديد الاستقرار، ومصر في المقدمة

من الطبيعي أن يمتد تأثير سقوط الفاشر إلى الدول المجاورة، عبر تدفقات اللاجئين والتهريب، مما يهدد الاستقرار الإقليمي؛ حيث تواجه كل من تشاد وليبيا زيادة في النزوح (أكثر من مليون لاجئ)؛ بينما يرى جنوب السودان في قوات الدعم السريع تهديدًا لأمنه الشمالي.

وتعد مصر هي الدولة الأكثر تأثرًا بسقوط الفاشر، وذلك لما يكنه لها قائد الدعم السريع من عداء منذ بداية الحرب بسبب موقفها المؤيد للقيادة الشرعية (البرهان)؛ وقد تمثل هذا العداء في احتجاز العسكريين المصريين المتواجدين في السودان لإجراء تدريبات مع نظرائهم السودانيين. ونشرت قوات الدعم السريع حينها مقطعًا مصورًا قالت إنه لجنود مصريين «استسلموا» لها في مدينة مروي بشمال البلاد التي تقع في منتصف الطريق تقريبًا بين العاصمة السودانية الخرطوم والحدود مع مصر.

وتجدد عداء قائد قوات الدعم لمصر بعد سقوط الفاشر في التهديد الذي وجهه (حميدتي) لأية دولة ــ قاصدًا مصر ـ تطلق طائرات أو مسيرات ضد قواته؛ وذلك عطفًا على اتهام سابق لمصر في أكتوبر ٢٠٢٤م بأنها قصفت قواته في جبل موية بولاية سنار «قتلوا وضربوا غدرا بالطيران المصري»، وفق تعبيره.

ويُعد سقوط الفاشر بأيدي قوات الدعم «كابوسًا استراتيجيًا» بالنسبة لمصر، حيث يمثل وصول قوات حميدتي إلى المثلث الحدودي المرتبط بمصر تهديدًا لأمن البلاد لما قد يتيحه من مسارات أمام عمليات التهريب وتحركات الجماعات الإرهابية، خاصة مع منطقة الساحل الإفريقي .

وسيظل تهديد قوات الدعم السريع لمصر قائمًا، وذلك لموقفها الداعم والمؤيد للجيش الوطني السوداني ورئيس السلطة الانتقالية (عبد الفتاح البرهان) منذ بداية الحرب في أبريل ٢٠٢٣م؛ وربما يتزايد هذا التهديد إذا كثفت مصر خلال الفترة القادمة من دعمها عبر تقديم المساعدات العسكرية، للحفاظ على «الشرعية» السودانية كحاجز أمني على الحدود المشتركة الطويلة (١٢٧٠ كم) ضد الإرهاب واللاجئين وقوات الدعم المعادية التي أصبحت بعد سقوط الفاشر أكثر اقترابًا من أسوان المصرية، مما يزيد من مخاطر تدفق اللاجئين (أكثر من ٥٠٠ ألف سوداني في مصر بالفعل)، ويهدد بـ«تصدير الفوضى» عبر التهريب والجماعات المسلحة.

ولن يقتصر تأثير سقوط الفاشر واحتمال انفصال دارفور على مصر على الجانبين الأمني والاستراتيجي بل سيمتد إلى الجانب السياسي، حيث سيضف الدعم السريع من نفوذ مصر في السودان، وبخاصة في قضية سد النهضة، حيث يُعد البرهان حليفًا للقاهرة ضد إثيوبيا في هذا الشأن، وهو ما قد لا يتوفر مع تمكن (حميدتي) من إقليم دارفور وإعلان استقلاله عن السودان.

ومن الناحية العسكرية، فإن سقوط الفاشر قد يدفع الجيش السوداني إلى طلب دعم مصري أكبر، مما قد يورط القاهرة في «حرب بالوكالة»، إذا قررت زيادة دعمها العسكري للجيش السوداني، مما يعمق أزمتها الاقتصادية مع ارتفاع تكاليف الإغاثة حفاظًا على الأمن

القومي المصري، الذي سيكون أكثر عرضة للتهديد من قبل قوات الردع السريع التي أصبحت تهديدًا مباشرًا لأمن مصر الغربي.

المواقف العربية والإسلامية والإقليمية والدولية من سقوط الفاشر

كشفت أزمة سقوط الفاشر عن مشهد معقّد من التفاعلات العربية والإسلامية والإقليمية والدولية، حيث بدا أن إجماع الإدانة الذي ساد الخطابات الرسمية يخفي وراءه تباينًا عميقًا في المقاربات والمصالح. وعلى الرغم من توحّد الجميع في توصيف ما جرى باعتباره «كارثة إنسانية» و«جريمة ضد الإنسانية»، فإن تفسيرات هذه العبارات ومضامينها السياسية اختلفت جذريًا من فاعل إلى آخر.

أولًا: المواقف العربية والإسلامية – توازن بين المبدأ والسياسة

من جهة، مثّلت مصر والسعودية جناحًا عربيًا براجماتيًا يرى في دعم الجيش السوداني امتدادًا لاستقرار بنية الدولة الوطنية في مواجهة الميليشيات، انطلاقًا من هاجس أمني يتعلق بامتداد الفوضى إلى الحدود الغربية المصرية أو تهديد الأمن البحر – أحمري. وقد انطلقت القاهرة في موقفها من اعتبارات الأمن القومي المباشر، لا سيما بعد استقبالها مئات الآلاف من اللاجئين، في حين سعت الرياض إلى تثبيت موقعها كوسيط إقليمي محوري، مستثمرة تجربتها السابقة في مفاوضات جدة، لتؤكد التزامها بدبلوماسية «التهدئة» التي تتقاطع مع نهجها في إدارة الأزمات الإقليمية.

أما الإمارات العربية المتحدة فقد واجهت مأزقًا مزدوجًا بين رغبتها في الظهور كفاعل إقليمي داعم للاستقرار، وبين الاتهامات المتصاعدة بدعم قوات الدعم السريع.

في المقابل، ظلت الجزائر والأردن أقرب إلى خطاب التضامن العربي التقليدي، مكتفيتين بدعوات عامة صادرة عن الجامعة العربية، ما يدل على محدودية القدرة الجماعية للمنظومة العربية على تبني موقف موحد يتجاوز البيانات الإنشائية.

أما على الصعيد الإسلامي غير العربي، فقد اتسمت المواقف بدرجة من التباين المصلحي أكثر من التباين المبدئي. فتركيا، التي تسعى إلى تعزيز حضورها في القرن الإفريقي، قرأت أحداث الفاشر بوصفها مؤشرًا على تمدد النفوذ الخارجي المنافس، فربطت الأزمة بـ«مشروع تفكيك السودان»، مؤكدة في الوقت نفسه على ضرورة المساءلة الجنائية، وهو ما يعكس رغبتها في توظيف البعد الحقوقي كأداة للنفوذ الدبلوماسي.

أما إيران، فقد حافظت على لهجة إنسانية خافتة، اكتفت فيها بإدانة الجرائم دون تحديد الفاعلين، في محاولة لعدم تعميق الاصطفافات الإقليمية. وبهذا، فإن المشهد الإسلامي العام اتسم بغياب التنسيق المؤسسي، إذ بقيت منظمة التعاون الإسلامي أسيرة خطابها الإنساني الفضفاض، دون أي مبادرة أو خطة تنفيذية، ما يعكس تراجع قدرتها على أداء دور سياسي فعّال في الأزمات الإفريقية.

ثانيًا: المواقف الإقليمية – بين الإدانة القانونية والحذر السياسي

برز الاتحاد الأفريقي بوصفه الفاعل الأكثر صراحةً وقوةً في توصيف ما حدث، إذ استخدم مصطلحات قانونية واضحة مثل «الجرائم الحربية» و«القتل العرقي الممنهج»، وطالب بإجراء تحقيق دولي وملاحقة القادة العسكريين المتورطين، وفي مقدمتهم محمد حمدان

دقلو. هذا الموقف يعكس تحولًا في فلسفة الاتحاد من الحياد السلبي إلى «الحياد النشط»، الذي يقر بضرورة التدخل الأخلاقي لحماية المدنيين، مستندًا إلى مبدأ «الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية». ومع ذلك، فإن افتقار الاتحاد إلى أدوات تنفيذية قوية جعله يعتمد على الشراكة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للضغط من أجل وقف إطلاق النار.

أما جامعة الدول العربية فقد تبنّت موقفًا قريبًا في لغته من الاتحاد الأفريقي، لكنها افتقدت للوضوح في تحديد المسؤوليات أو اقتراح آليات عملية. اكتفى بيانها بالإدانة والمطالبة بوقف العنف وحماية المدنيين، مع تأكيد على وحدة السودان وسيادته، ما يُظهر استمرار الإشكالية البنيوية في النظام العربي المشترك الذي يوازن بين مبدأ السيادة وضرورة التدخل الإنساني دون أن يحسم التناقض بينهما.

ثالثًا: المواقف الدولية – توحّد أخلاقي واختلاف استراتيجي

على الصعيد الدولي، أجمعت الأمم المتحدة ووكالاتها، وفي مقدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومفوضية اللاجئين، على أن ما جرى في الفاشر يرقى إلى «جرائم ضد الإنسانية» تستوجب تحقيقًا ومساءلة دولية، وهو خطاب يعكس محاولة لإعادة تأكيد مركزية القانون الدولي الإنساني بعد الانتقادات الموجهة للمنظمة إثر عجزها عن منع مذابح غزة والسودان. ومع ذلك، بقيت الأمم المتحدة أسيرة الموقف الخطابي، إذ لم يُفعّل مجلس الأمن أي قرارات عقابية جديدة، واكتفى بتكرار الإدانة.

وفي المقابل، مثّلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا تيارًا ضاغطًا يدعو إلى فرض عقوبات على قادة قوات الدعم السريع والداعمين الخارجيين، معتبرين أن استمرار النزاع يهدد الأمن الإقليمي ومصالح الغرب في البحر الأحمر ومنطقة الساحل. أما روسيا والصين فقد تمسكتا بخطاب الحياد والدعوة إلى الحوار، انطلاقًا من حساباتهما الاقتصادية والاستثمارية في الموارد السودانية، ورفضهما لاستخدام «التدخل الإنساني» كغطاء للهيمنة الغربية. وهكذا تبلور انقسام دولي مزدوج: أخلاقيًا موحّد في الإدانة، واستراتيجيًا منقسم في أدوات الرد.

رابعًا: التقدير العام – هندسة المواقف في بنية النظام الدولي

مثّلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا تيارًا ضاغطًا يدعو إلى فرض عقوبات على قادة قوات الدعم السريع والداعمين الخارجيين

تكشف مقارنة هذه المواقف أن التوافق بين الفاعلين الإقليميين والدوليين لم يتجاوز حدود الخطاب القيمي، بينما ظل التنفيذ رهينًا لميزان المصالح. فقد توحدت الأصوات على المستوى الإنساني، لكنها تفرقت عند حدود الفعل السياسي. أما المنظمات الإقليمية، فحافظت على خطاب أكثر مسؤولية قانونية مقارنة بالدول، لكنها بلا آليات تنفيذية فاعلة. ويُستنتج من ذلك أن أزمة الفاشر أعادت اختبار شرعية الفعل الجماعي العربي والإفريقي، وأبرزت الحاجة إلى بلورة آليات مؤسسية قادرة على الانتقال من «رد الفعل الإنساني» إلى «التفاعل السياسي البنّاء»، في ظل عالم يتّجه نحو إعادة تعريف المسؤولية الجماعية عن حماية المدنيين.

الاستنتاجات

يمكن إجمال نتائج هذا التحليل في النقاط التالية:

١. سقوط الفاشر يمثل نقطة تحوّل استراتيجية في مسار الحرب السودانية، إذ نقل مركز الثقل العسكري والسياسي إلى دارفور، وأضعف بنية الدولة المركزية.

٢. قوات الدعم السريع تحولت من ميليشيا محلية إلى كيان شبه دولتي مدعوم خارجيًا، يهدد وحدة السودان ويعيد إنتاج نموذج ليبيا ٢٠١٤م.

٣. التدخلات الإقليمية كانت محدِّدًا رئيسيًا في مسار الصراع، إذ حوّلت دارفور إلى ميدان تنافس على الذهب والنفوذ الجغرافي.

٤. مصر والسعودية تمثلان محور الدفاع عن الدولة السودانية الموحدة، غير أن تزايد العبء الإنساني قد يدفع القاهرة إلى مراجعة مستوى تدخلها لتجنّب الاستنزاف.

٥. الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أظهرا عجزًا بنيويًا في إدارة الأزمة، حيث اقتصرت أدوارهما على بيانات إدانة دون تنفيذ ميداني، ما يبرز قصور النظامين الدولي والإقليمي في منع الإبادة أو الانقسام.

٦. الفاشر تحولت من عاصمة تاريخية إلى رمز لتفكك الدولة السودانية، وجعلت احتمالات السلام الشامل أكثر هشاشة وتعقيدًا.

٧. التداعيات الإنسانية تفوق حدود السودان، إذ تؤثر على الأمن الغذائي والهجرة في تشاد وليبيا ومصر، مما يرفع الأزمة إلى مصاف الأزمات الإقليمية الكبرى في إفريقيا.

٨. إعادة بناء الدولة السودانية بعد الفاشر لن تكون ممكنة إلا عبر تسوية دولية شاملة تتضمن نزع سلاح الميليشيات، وتوزيع السلطة والثروة وفق نظام فدرالي متوازن.

السيناريوهات المستقبلية: من التقسيم إلى التسوية الإقليمية

يُرجّح أن يشهد السودان في أعقاب سقوط مدينة الفاشر أحد المسارات الخمسة الآتية، التي تتفاوت في احتمالات تحققها ومدى تأثيرها على مستقبل الدولة ووحدتها واستقرار الإقليم المحيط بها.

السيناريو الأول: التصعيد العسكري الواسع

يمثل هذا السيناريو الاحتمال الأكبر على المدى القريب، إذ يُتوقع أن يردّ الجيش السوداني على خسارته للفاشر بسلسلة عمليات عسكرية مضادة تستهدف استعادة زمام المبادرة في دارفور وكردفان. من المحتمل أن يلجأ الجيش إلى استخدام قوّته الجوية المحدودة لشنّ غارات على مواقع الدعم السريع في الغرب، بالتزامن

مع تعبئة عامة في الشمال والشرق بدعم سياسي ومادي من مصر وبعض القوى الإقليمية.

ويقوم هذا المسار على فرضية أن الجيش، رغم تراجعه الميداني، ما زال يملك أدوات الردع الكفيلة بإطالة أمد الصراع وتحويله إلى حرب استنزاف طويلة الأمد. بيد أن هذا التصعيد سيزيد الكلفة الإنسانية بصورة مروّعة، ويهدد بتحويل السودان إلى مسرح دائم للعمليات المسلحة. ومع أن هذا الخيار يمنح الجيش فرصة لاستعادة بعض التوازن المعنوي، إلا أنه سيُبقي الدولة في حالة إنهاك مستمر، ويُضعف احتمالات الحل السياسي في المدى المتوسط.

السيناريو الثاني: التسوية السياسية تحت الضغط الدولي

يُحتمل أن تتجه الأطراف، بفعل الإرهاق العسكري وتزايد الضغط الخارجي، إلى قبول تسوية سياسية تقوم على وقف إطلاق النار ومنح قوات الدعم السريع شكلاً من أشكال الحكم الذاتي في دارفور، مقابل دمجها مستقبلاً في القوات النظامية. في هذا السياق ستتدخل الولايات المتحدة والسعودية ومصر والإمارات عبر آلية رباعية لإدارة العملية السياسية، مع إشراف أممي وأفريقي مشترك.

وهذه التسوية، رغم كونها مخرجًا مؤقتًا من الحرب، ستكرّس واقع الانقسام العملي داخل السودان وتُضفي الشرعية على كيان مسلح موازٍ للدولة، ما يجعل السلام الناتج عنها هشًّا وعرضة للانهيار عند أول خرق ميداني. ومع ذلك، قد تمثّل هذه الصيغة حلًّا انتقالياً مقبولاً لإيقاف نزيف الدم وإتاحة فرصة للانتقال إلى مسار سياسي أكثر شمولًا إذا توافرت ضمانات دولية قوية.

السيناريو الثالث: التفكك الداخلي لقوات الدعم السريع

يُستبعد هذا السيناريو على المدى القريب، لكنه يظل احتمالًا واقعيًا في الأجل المتوسط، إذ قد تؤدي الخلافات القبلية والمصلحية داخل بنية الدعم السريع إلى انقسامات حادة بين القيادات الميدانية، خصوصًا مع تراجع الدعم الخارجي أو تضارب أجندات القوى الراعية.

وسيقود هذا التفكك الداخلي إلى فقدان الحركة لتماسكها العسكري والسياسي، ويتيح للجيش السوداني فرصة لاستعادة السيطرة التدريجية على مناطق دارفور. غير أن انهيار الدعم السريع لا يعني بالضرورة عودة الاستقرار، إذ قد تنتج عنه فوضى أمنية وظهور ميليشيات محلية صغيرة أكثر تطرفًا وانغلاقًا، ما يجعل دارفور ساحة مفتوحة لعنف متعدد الأطراف. يمثل هذا السيناريو أفضلية نسبية للدولة المركزية على المدى الطويل، لكنه يتطلب إدارة دقيقة لمرحلة ما بعد التفكك لتجنّب إعادة إنتاج الأزمة بشكل جديد.

السيناريو الرابع: التدخل الإقليمي المباشر

في حال تصاعدت تهديدات الأمن الحدودي أو تزايد تدفق اللاجئين باتجاه مصر وليبيا، قد تجد القاهرة نفسها مضطرة للتدخل المباشر عبر عمليات محدودة أو دعم لوجستي ميداني للجيش السوداني. هذا السيناريو لا يُفترض أن يكون توسعيًا، بل يهدف إلى حماية الأمن القومي المصري ومنع تمدد الميليشيات غربًا أو سيطرتها على ممرات استراتيجية قرب الحدود.

مثل هذا التدخل سيغيّر موازين القوى ميدانيًا، لكنه سيخلق تعقيدات سياسية ودبلوماسية، خصوصًا مع الدول المتهمة بدعم الدعم السريع. من ناحية أخرى،

قد يسهم وجود مصري محدود في استعادة الردع الإقليمي وتثبيت خطوط تماس جديدة تمنع انهيار الدولة السودانية بالكامل. ومع ذلك، يظل هذا الخيار محفوفًا بالمخاطر الاقتصادية والسياسية لمصر، التي تحاول تجنّب الانخراط العسكري المباشر في نزاع مفتوح.

السيناريو الخامس: التدخل الدولي الإنساني

يُعتبر هذا المسار الأقل احتمالًا، لكنه الأكثر تأثيرًا من حيث نتائجه الإنسانية والسياسية. فقد يؤدي استمرار المجازر في دارفور إلى صدور قرار أممي بفرض ممرات إنسانية أو إنشاء مناطق آمنة تحت حماية قوات دولية، على غرار ما حدث في البوسنة أو رواندا. سيسعى مجلس الأمن، بدفع من القوى الغربية والاتحاد الأفريقي، إلى تشكيل بعثة محدودة لمراقبة وقف إطلاق النار وتأمين المدنيين.

ورغم أن مثل هذا التدخل يمكن أن يوقف الانتهاكات الميدانية ويعيد الثقة في الحماية الدولية، إلا أنه سيُقابل برفض شديد من الأطراف السودانية التي ستراه انتهاكًا للسيادة، وقد يؤدي إلى احتكاكات مباشرة مع القوات الأممية. كما أن نجاح هذا السيناريو مرهون بتوافق دولي نادر، وهو ما يبدو صعبًا في ظل الانقسام العالمي الحالي.

وفي المحصلة، تُظهر المقارنة بين هذه المسارات أن السودان يقف أمام مزيج معقد من الاحتمالات المتداخلة، يتراوح بين حرب طويلة المدى وتسوية مشروطة أو تدخل خارجي محدود. ويُعدّ التصعيد العسكري السيناريو الأكثر ترجيحًا على المدى القريب بنسبة تحقق تصل إلى (٤٥ %)؛ تليه إمكانية فرض تسوية سياسية مؤقتة تحت ضغط دولي متزايد، بنسبة تحقق حوالي (٢٥ %)؛ في حين يبقى التفكك الداخلي لقوات الدعم السريع احتمالًا تدريجيًا قد يفتح الباب لاحقًا أمام تسوية شاملة، ونسبة تحققه في حدود (١٥ %).

أما التدخلان الإقليمي والدولي فسيظلان رهينين بتحوّل الأزمة من نزاع داخلي إلى تهديد للأمن الجماعي في المنطقة، وتتراوح نسبة تحققهما بين (١٠ %) للتخل الإقليمي، و(٥ %) للتدخل الدولي؛ وهو ما يجعل مستقبل السودان مرتبطًا بقدرة أطرافه على إدراك أن استمرار الحرب لن يؤدي إلا إلى تفكيك الدولة وانهيارها الكامل.

التوصيات:

بناءً على ما تم وصفه وتحليله من أحداث سقوط الفاشر، وما ترتب عليه من آثار داخلية وإقليمية ودولية، توصي الورقة بما يلي:

أولًا: على الصعيد الوطني السوداني

١. ضرورة إعادة بناء مؤسسات الدولة السودانية على أسس فدرالية عادلة تضمن تمثيل الأقاليم كافة، وفي مقدمتها دارفور، بهدف تفادي الانقسام الفعلي الذي يهدد وحدة السودان.

٢. الإسراع في دمج قوات الدعم السريع في الجيش النظامي ضمن عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج (DDR) بإشراف أممي – أفريقي لتفكيك البنية الميليشياوية التي قادت إلى سقوط الفاشر.

٣. العمل على تحقيق العدالة الانتقالية عبر لجان وطنية مستقلة ومحكمة خاصة لجرائم الحرب والانتهاكات التي وثقتها الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان.

٤. اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للتعافي الإنساني في دارفور، تشمل فتح ممرات إنسانية فورية وإعادة توطين النازحين وإعمار المناطق المتضررة من الحصار الطويل.

ثانيًا: على الصعيد الإقليمي

٥. تعزيز التنسيق المصري – السعودي لدعم استقرار السودان ومنع تمدد الميليشيات غربًا، مع تحرك دبلوماسي مشترك في الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن لحماية وحدة السودان.

٦. مطالبة الدول الإقليمية بوقف أي دعم لوجستي أو مالي لأطراف النزاع، التزامًا بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بحظر تسليح الميليشيات.

٧. ضرورة إحياء آلية الجوار الإقليمي للسودان (مصر، ليبيا، تشاد، جنوب السودان، إثيوبيا، إريتريا) لتنسيق الجهود في إدارة تدفق اللاجئين ومكافحة التهريب والإرهاب عبر الحدود.

٨. حث الدول العربية والإفريقية على إطلاق مبادرة وساطة جديدة برعاية مشتركة من الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، تستند إلى مبادئ «لا غالب ولا مغلوب»، وتمنع تكرار نموذج الانقسام الليبي.

ثالثًا: على الصعيد الدولي

٩. دعوة الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى فرض عقوبات محددة الهدف على القادة العسكريين والداعمين الخارجيين المتورطين في جرائم الفاشر، تطبيقًا للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) الخاص بدارفور.

١٠. دعم إنشاء بعثة مراقبة دولية في دارفور لحماية المدنيين والإشراف على الممرات الإنسانية، على غرار بعثات الأمم المتحدة السابقة في جنوب السودان ومالي.

١١. إلزام المجتمع الدولي بتوفير تمويل عاجل لخطة إنسانية موسعة من خلال مفوضية اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، لمواجهة خطر المجاعة الذي يهدد مئات الآلاف في الإقليم.

١٢. تشجيع تعاون أممي – إقليمي لإطلاق مؤتمر دولي لإعادة إعمار السودان بعد الحرب، يُموَّل من الدول العربية والأوروبية، لضمان تحويل الصراع إلى مشروع تنمية واستقرار دائم.

رابعًا: على الصعيد الإنساني والإعلامي

١٣. ضرورة توثيق الجرائم والانتهاكات في الفاشر ودارفور عبر لجان تقصّي حقائق مشتركة (أممية – إفريقية – وطنية) لتكون أساسًا قانونيًا للمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

١٤. دعم المبادرات الإعلامية والبحثية التي تعمل على كشف المعلومات المضللة وتوثيق الحقائق الميدانية، حمايةً للرأي العام من حملات التشويه التي ترافق الصراع.

١٥. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني السودانية في عمليات المصالحة المحلية، وتشجيع الحوار بين المكونات القبلية والإثنية المتنازعة، بما يعيد الثقة المجتمعية التي دمّرها الصراع.

خامسًا: في الإطار الإستراتيجي العام

١٦. التأكيد على أن الحل السياسي الشامل هو الخيار الوحيد الواقعي لإنقاذ السودان من التقسيم والانهيار الكامل، وأن أي انتصار عسكري جزئي لن يؤدي إلا إلى مزيد من الفوضى.

١٧. التوصية بضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية حول مبادرة واحدة بدلاً من تعدد المسارات (واشنطن – جدة – أديس أبابا)، لضمان استدامة أي اتفاق سلام.

١٨. دعوة الاتحاد الأفريقي إلى تبنّي «خريطة طريق إفريقية للسودان» تضمن شمول جميع الأطراف، وتُبنى على مبدأ الحل السوداني – الإفريقي، بعيدًا عن الاستقطابات الخارجية.

الخاتمة

لم يكن سقوط الفاشر مجرد حدث عسكري، بل تحول بنيوي في معادلة السودان السياسية والجغرافية، كشف عن تفكك الدولة وفشلها في إدارة تنوعها، كما فضح عجز المجتمع الدولي عن منع تكرار الإبادة في دارفور. فقد أصبحت الحرب نتاجًا لتشابك المصالح الإقليمية والاقتصادية، حيث تُمَوَّل بالذهب وتُدار عبر دعم خارجي يجعل من دارفور ساحة تنافس بين قوى إقليمية ودولية.

كما أبرزت الأزمة انهيار الشرعية الوطنية في السودان؛ إذ فقدت الدولة المركزية السيطرة على الأطراف، وتحوّلت القوى العسكرية إلى مراكز نفوذ مستقلة، فيما تتعامل القوى الإقليمية مع السودان كساحة نفوذ أكثر منها دولة ذات سيادة. على الصعيد الإنساني، مثّل سقوط الفاشر رمزًا لفشل الضمير العالمي في حماية المدنيين، لتصبح دارفور مهددة بأن تتحول إلى منطقة خارجة عن القانون الإنساني الدولي.

أما إقليميًا، فتتحمل مصر النصيب الأكبر من التحدي بحكم الجوار الجغرافي والتشابك الأمني، مما يجعلها مدعوة إلى قيادة تحرك سياسي وشراكة مع السعودية والاتحاد الأفريقي لإطلاق تسوية شاملة تحفظ وحدة السودان.

وفي المجمل، تعكس الفاشر بداية مرحلة ما بعد السودان الموحّد، حيث يلوح خطر ولادة كيان دارفوري منفصل إذا لم يُتدارك الوضع عبر حل سياسي يرسخ العدالة الانتقالية ويعيد بناء مفهوم الدولة والمواطنة.

إن إنقاذ السودان اليوم لا يكمن في انتصار عسكري لأي طرف، بل في تسوية سياسية شاملة تعيد تعريف مفهوم الدولة والمواطنة وتضمن العدالة الانتقالية للضحايا. تلك هي الدروس المستخلصة من الفاشر: أن الحرب لا تبني دولة، بل تمزقها؛ وأن الصمت الدولي ليس حيادًا، بل مشاركة في الجريمة.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64